

آليات التصدي للتسرب المدرسي في ضوء التجديدات البيداغوجية لمرحلة التعليم ما بعد الإلزامي (الطور الثانوي)

أ. شروال رشيد
جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة

ملخص

تضمنت التجديدات البيداغوجية (تحويل بيداغوجيا التعليم، وترقية ممارسات التقويم، وتجديد إجراءات التوجيه) المنفذة في التعليم ما بعد الإلزامي (الطور الثانوي) منذ سنة 2005 : آليات أريد لها إن تكون فاعلة في التصدي للتسرب المدرسي وفي وقف تفاقمه وتقليص درجته ؛ هذا الأخير الذي سبب ضعف المردود الداخلي للنظام التعليمي وحسن اشتغال المدرسة : انعكس في المعدل المرتفع للتخليات والشباب المغادرين لمقاعد الدراسة، والاحتفاظ الطويل بالتلاميذ داخل أسوار المدرسة والمشاهد في النسبة الكبيرة للإعادات؛ فاعتماد بيداغوجيا التدريس بالمقاربة بالكفاءات والإدماج وإدراج المعالجة التربوية والدعم والمرافقة في تربية الاختيارات والمشروع الفردي؛ هدفت بالدرجة الأولى إلى رفع الأداء وتحسين المردود، وضمان نجاعة النظام التعليمي ووجاهته، بتكفل المناسب بالتلاميذ في مادة الاكتساب، بمنح تعليم مدمج ومنصف للجميع ، كفيل بتقليص معدلات التسرب المدرسي الطور الثانوي .

الكلمات المفتاحية: التجديدات البيداغوجية، التعليم ما بعد الإلزامي، التسرب المدرسي، الطور الثانوي .

Résumé

Les innovations pédagogiques mis en œuvre dans l'enseignement post obligatoire (Cycle secondaire) depuis l'année 2005 : ont inclus des mécanismes qui se veulent très efficaces ; pour lutter contre la déperdition scolaire et juguler sa divulgation et diminuer son degrés, cette dernière a engendrée la déficience du rendement interne du système éducatif et du bon fonctionnement de l'école est reflétée par le taux élevé des abandons et les jeunes quittant les bancs de l'école, et par la forte rétention des effectifs perceptible à travers la moyenne très élevée des redoublements. L'objectif de l'adoption de la pédagogie de l'enseignement par l'approche de compétences et d'intégration ,L'introduction de la remédiation pédagogique

et le soutien , et l'accompagnement dans l'éducation des choix et le projet personnel est : l'augmentation de la performance , l'amélioration du rendement ; et l'assurance de l'efficience et la pertinence du système éducatif ; par une prise adéquate des élèves en matière d'acquisition , en offrant un enseignement inclusif et équitable pour tous, capable de diminuer les taux de déperdition scolaire dans le cycle secondaire.

Mots clés : Innovations pédagogiques, l'Enseignement post obligatoire, Déperdition scolaire , le Cycle secondaire .

مقدمة

كانت التربية دائما عبر العصور: مرآة تطلعات المجتمعات ومحرك تنميتها العلمية، ورافعة تطورها الحضاري؛ إذ سعت الدول للتأسيس لأفضل الأنظمة التعليمية، بالقيام بإصلاحات مستمرة لتجديدها، بحثا عن رفع أداءها ومعالجة اختلالاتها؛ لذلك قامت المدرسة الجزائرية، على غرار مثيلاتها عبر العالم، بالعديد من الإصلاحات والتجديدات المدرسية، لمواجهة رهانات وتحديات ضمان تعليم أطفالها؛ إذ إن هذا الأخير حق مطلق للإنسان في الحياة ، ودافع أساسي للتحول الاجتماعي والتفتح، وداعم رئيسي للتنمية البشرية المستدامة: التي تسعى إليها الشعوب في الوقت الراهن ؛ طبقا للتقرير العالمي لرصد التعليم لسنة 2016 ، التي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (U.N.E.S.C.O) تحت عنوان : التعليم من أجل الناس والكوكب ، بناء مستقبل مستدام للجميع ، حول توقعات تدرس الأفراد عبر العالم، واستفادتهم من حقهم في التعليم ، والتحاقهم بمقاعد الدراسة إلى مستويات عليا ففي: " سيتحقق التعليم الابتدائي للجميع في سنة 2042 ، وإتمام مرحلة التعليم الثانوي للجميع في سنة 2059 ، وإتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي للجميع في سنة 2084 ، وحتى الدول الغنية ليست على المسار الصحيح كذلك ، وحتى عند أسرع معدلات التقدم المشاهدة في المنطقة : ستظل دولة من بين 10 دول في اوروبا وأمريكا الشمالية، غير محققة لإتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي بحلول 2030." (اليونسكو، 2016، ص XVII).

لهذا الأمر يبقى التسرب المدرسي من المشكلات المعقدة والآفات الخطيرة، والتي يصعب توقع أوقات حدوثها وتحديد أسباب تفشيها ووضع آليات التصدي لها، إذ تتباين عواملها بين ما هو تربوي واجتماعي وثقافي، وبين ما هو اقتصادي ومالي ومادي، وبين ما هو سياسي وقانوني وامني، رغم أن العوامل التعليمية من أكثر ما يدفع نحو التسرب المدرسي؛ ورغم الاهتمام المتزايد من المعنيين بالتربية قصد ضمان الولوج إلى المدرسة لكل الأطفال في سن التمدرس، من مبدأ العدل والإنصاف وتساوي الفرص أمام الجميع، والعمل على إيصال أكبر عدد من المتدربين إلى مستويات عليا من الدراسة، مازالت المدرسة عموما ومرحلة التعليم ما بعد الإلزامي عرضة لظاهرة تفشي التسرب المدرسي، من خلال مظهرين بارزين هما: الإعادات (Les redoublements) والتخليات (Les abandons) لذلك جاء إصلاح المنظومة التعليمية : إصلاح مرحلة التعليم الإلزامي (التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط) سنة 2003 ، وإصلاح مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي (التعليم الثانوي العام والتكنولوجي) سنة 2005 من خلال التجديدات المدرسية المدرجة؛ كمحاولة جريئة يراد لها أن تكون فاعلة في زيادة النوعية الداخلية للنظام التعليمي، برفع أدائه التعليمي وتحسين مردوده التربوي: "وبالفعل إذا كان الإصلاح قد سجل على المستوى – ماكرو - Macro- نجاحات جميلة؛ نجاحات تم الحصول عليها بواسطة الإجراءات والملفات المؤسسة، خلال السبع سنوات الأولى من وضعها موضع التنفيذ ، فإنه مازال على الأقل لم يوقظ بعد كل قوته على المستوى – ميكرو - Micro- في: الفعالية البيداغوجية داخل أقسام الدراسة والوتائر الدراسية، والحوكمة الجيدة على مستوى المؤسسات التعليمية، وتجديد أولياء التلاميذ والمتعاملين الاجتماعيين، وتحمل كل عضو من أعضاء الجماعة التربوية مسؤوليته في تحسين المردود التربوي – تحسين مردود التلميذ قبل كل شيء- " (M E N,2010,P9) من خلال العمل على تقليص التسرب المدرسي والتصدي له ووقف تفاقمه، على مستوى مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، كمرحلة تشكل همزة وصل بين مرحلة التعليم الإلزامي والتعليم العالي.

1. دواعي التجديدات المدرسية في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي :

قد بذلت المدرسة في الجزائر خاصة منذ مطلع الألفية الثالثة، مجهودات جبارة من أجل ضمان التحاق جميع الأطفال في سن التمدرس بمقاعد، وأعطت أولوية كبيرة لتربية وتكوين الشباب، انطلاقا من كون هذه الأخيرة هي مرآة تطلعات المجتمع ومحرك تنميته العلمية ورافعة تطوره الحضاري؛ ومن منطلق أن التعليم والتكوين حق أساسي للإنسان في الحياة، ودافع أساسي للتحويل الاجتماعي والتفتح وداعم رئيسي للتنمية البشرية المستدامة : التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلوم والثقافة (UNESCO) في تقريرها لسنة 2016 ، حول رصد التعليم في العالم والذي صدر تحت عنوان : "التعليم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع " ، خاصة في توقعات تدمير الأفراد عبر العالم واستفادتهم من حقهم في التعليم ، والتحاقهم بمقاعد الدراسة إلى مستويات عليا إذ: " سيتحقق التعليم الابتدائي للجميع في سنة 2042 ، وإتمام مرحلة التعليم الثانوي للجميع في سنة 2059 ، وإتمام المرحلة العليا من التعليم الثانوي للجميع في سنة 2084." (اليونسكو، 2016، ص XVII) وكذا انطلاقا من التوجهات التربوية التي خرج بها المنتدى العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة 2015: " بضمان تربية مدمجة ومنصفة (متكافئة) ذات نوعية، وتعلم مدى الحياة للجميع في آفاق 2030." (Bokova.I, 2016, pI) ومن أجل تحقيق أحد أهداف القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم 08 – 04 المؤرخ في 23 جانفي 2008: " بضمان الحق في التعليم، ومجانية التعليم ، والطابع الإلزامي للتعليم الأساسي؛ الذي يمتد إلى غاية سن 16 سنة ، ودور الدولة في ضمان تكافؤ الفرص للاستفادة من التعليم ، والإنصاف فيما يخص: مواصلة الدراسة أو التكوين بعد التعليم الأساسي." (وت و، 2008، ص18) وتجسيدا للأهداف المدرسية المسطرة خصوصا منذ 2003 : " بتحسين نسب النجاح في الامتحانات المدرسية ، إلى ما بين 70 % و 80 % ، ودعم الإرشاد المدرسي والإعلام بخصوص المنافذ وفرص الشغل، وتعميم التربية التحضيرية ، وتحسين تجانس معايير التمدريس بين ولايات القطر الوطني ، والتقليص المعتبر للتسرب المدرسي خلال التمدريس ، بتوصيل 90 % من دفعة السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الرابعة متوسط ، وضمان تساوي نسبة التمدريس بين البنات والبنين في آفاق 2015." (وت و، 2008، ص 25) .

لذلك أولت بلادنا تعليم الأطفال كامل العناية، وشكلت تربية الشباب همها الثابت والأولوي وخصصت الموارد المالية والمادية الضرورية، لفتح أبواب المدرسة أمام جميع الأطفال في سن التمدريس الإلزامي؛ واندرج ذلك ضمن تعهداتها الدولية؛ لذلك توجت هذه الجهود باحتضان المدرسة حوالي ربع عدد السكان ، وأكثر من تعداد سكان دول وتضاعف عددهم 10 مرات منذ سنة 1962 وبلغ خلال الموسم الدراسي 2010/2009 : " 8.176.700 تلميذا منهم : 3.848.000 تلميذا في مرحلة التعليم الابتدائي ، 3.079.000 تلميذا في مرحلة التعليم المتوسط ، و 1.231.000 تلميذا في مرحلة التعليم الثانوي." (M.E.N, 2010, p10) ، ويوجد : " إلى غاية اليوم (اي سنة 2010) ، حوالي 98% من الأطفال في سن 6 سنوات ، و حوالي 95.68% منهم في سن 06 إلى 15 سنة على مقاعد الدراسة." (M.E.N, 2010, p9) وتم استيعاب أعداد كبيرة من الأطفال استجابة لطلب المدرسة للجميع.

وقد توجب على المدرسة في خضم الأعداد الهائلة للمتمدرسين ، استقبال كل المتدققين على مقاعدها الدراسية، إذ: " تجاوز العدد الإجمالي لنظام التربية والتكوين عدد 10 ملايين في سنة 2013 : أكثر من ربع (حوالي 26.70 %) المواطنين الملتحقين : بالمدرسة والمتوسطة والثانوية ومركز التكوين المهني ، مقابل أكثر بقليل عن 08 % في سنة 1962 ، وبالنسبة لقطاع التعليم التابع لوزارة التربية الوطنية : 8200000 تلميذ مسجل في سنة 2013 ، في 25000 مؤسسة تعليمية ، يؤطروهم 388332 مدرس .", (M.E.N et U.N.I.C.E.F, 2014, pp10.11) مما تطلب : "دعم ديمقراطية التعليم بتنفيذ إجراءات وآليات كفيلة بأن تسمح، لكل الشباب الجزائري نيل حقه من التعليم الإلزامي والمجاني، وضمان تكافؤ فرص النجاح في تدرسهم، مهما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعي أو الجغرافي." (و.ت.و، 2008، ص21). وقد بلغ عدد المسجلين في التعليم الثانوي: " في السنة الأولى ثانوي 392315 تلميذا بنسبة 45.49 %، وفي الثانية 234422 تلميذا بنسبة 27.18 %، وفي الثالثة ثانوي 235560 تلميذا بنسبة 27.33 %، من مجموع 862297 تلميذ في هذه المرحلة." (M.E.N et U.N.I.C.E.F, 2014, p95).

بحث إصلاح التعليم على رفع مردوده وتحسين أدائه وضمان فعاليته ومردوديته وتحقيق نجاعته ووجاهته ؛ التماسا للتناغم والموائمة بين: ضروريات اشتغال المدرسة و متطلبات تنمية المجتمع ، ولن يتم ذلك الا : بإصلاح جذري للمنظومة التعليمية و تجديد عميق للممارسة التربوية ؛ فتحسين نوعية التربية : " تحدي يطرح على المستوى العالمي، انه تحدي معبر عنه بطريقة صريحة ، في ضعف مكتسبات التعلّيمات الممنوحة، وعدم التحكم في الكفاءات القاعدية المدرسية." (Sobhi .T, 2006, p28) ومعالجة نهائية للاختلالات والثغرات المسجلة، فقد : " اعطى التشخيص المطروح غداة الانطلاق في الإصلاح ، المعاينة حول عدد من النقائص في النظام التعليمي ، وحدد التحديات الأساسية التي تعرقل، بند (جانب) نوعية (جودة) التربية." (Sobhi .T, 2006, p33) وتوقيف تقهقر مردودها (في بلادنا وفي غيرها) فانحطاط نوعية التربية يشكل التحدي الأكثر أهمية، الذي يطرح أمام تطور التربية في بلادنا وفي العالم العربي، فتدهور نوعية التربية في العالم العربي، يشكل عقبة قصوى أمام التطور البشري في المنطقة: سيرورة تسعى لتحسين حياة الأفراد والمجتمعات، وزيادة قدرات المجموعات الوطنية خاصة في سياق العولمة والتطورات العالمية والتغيرات الداخلية للمجتمع.

عرفت المدرسة خلال مسارها ظروف صعبة جدا: " فالتطور الكمي للتربية، المنجز في سياق متميز بانفجار ديمغرافي، وقع - في نفس الوقت - مع اختيار مشروع ذي وقود ديمقراطي، اصطدم بعقبات مثيرة، بسبب بعض النقائص والاختلالات الوظيفية لسير اشتغال المدرسة، مما اثر سلبا على نوعية التعليم الممنوح ومردود النظام في مجمله." (Benbouzid.B,2009,p30) واصطدمت بعوائق كبيرة، ومنها تفشي ظاهرة التسرب المدرسي، التي ضربت أركانها في الصميم: " فلا يمكن للتطور الكمي للتعليم للأسف، ورغم الجهود المبذولة، أن يحجب النقائص الملاحظة، والتي تترجم في نفس الوقت بالانخفاض الدال للمستوى العام للتعليم، وتدني قيمة الشهادات الممنوحة في كل المستويات، وتسرب مدرسي قوي، وفي إقصاء كل سنة لمئات الآلاف من الشباب ، من دون مؤهلات وأفاق للإدماج المهني والاجتماعي، إننا نعرف- أيضا- ورغم نسب التمدرس المعلنة تم تسجيل: أن جيوب عدم التمدرس ومظاهر التخلي عن التمدرس ، تتفاقم وتستمر في الانتشار(من خطاب رئيس الجمهورية امام اللجنة الوطنية ، لإصلاح النظام التعليمي، بتاريخ 13 مايو 2000). (Benbouzid.B, 2009, p7)، وتواصل تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي؛ مما بدد من الجهود المبذولة لضمان التعليم ، وازداد ارتفاع معدل الإعادة والتخلي، إلى الحد اعتبار أن : " الرسوب (إعادة السنة) والتسرب (المتجلي في التخلي) عنصران التبدد في التعليم، رغم أن الكثيرين يرون: أن السنوات التي يقضيها التلاميذ في الرسوب، ليست بالضرورة سنوات مبددة، وفي معظم المناطق النامية تكون البلدان التي لديها أعلى نسب للتسرب، هي أيضا البلدان التي لديها أعلى نسب للرسوب، ويشمل الرسوب والتسرب فئات مختلفة من السكان بدرجات متفاوتة." (اليونسكو، 2008 ، ص 52) ، واستمر تدني نوعية التربية الممنوحة للمتعلمين، وضعف فعاليتها الإنتاجية للمتخرجين، مما أدى بالمختصين في الاقتصاد بالإشارة إلى خطر التسرب المدرسي الذي يمثل وقود الهدر، ولا يتوقف عند حدود المؤسسة التعليمية ، بل يتعدى ذلك إلى إمكانيات المجتمع المالية والمادية ، من أجل إعادة تأهيل الأفراد المتسربين وإدماجهم.

لذلك سعت التجديدات المدرسية التي شرع في تنفيذها منذ بداية السنة الدراسية 2004/2003، إلى اقتراح الحلول المناسبة لاختلالات المدرسة ومشكلاتها وعلى رأسها التسرب المدرسي: "فالتشخيص المعد منذ الشروع في الإصلاح ، توصل الى معاينة عدد من نقائص النظام التعليمي، وحدد التحديات الأساسية، التي تعرقل باب نوعية التربية" (Sobhi .T, 2006, p33) وعملت على وضع الآليات الكفيلة باحتواء تفشي ظاهرة التسرب المدرسي وتقليصها، إذ : " توحى النسبة

المرتفعة للتسرب المدرسي ، بضعف نجاعة التربية وكلفتها العالية ، وهكذا إذا أخذنا كمعلم السنة الدراسية 19981999/ لوحدها ، نلاحظ ان عدد المطرودين من النظام التربوي، يقدر بأكثر من 550.000 تلميذا (ما يعادل 06.74% من التعداد الإجمالي) و 141.000 منهم تم طردهم في السنة 09 أساسي، و 93.000 منهم في السنة 03 ثانوي. " (بن بوزيد . ب ، 2001 ، ص 3)، في بداية الألفية الثالثة، ومنذ الوقت وهي آخذة في التأزم والتفاقم، وبالتالي عدم فعالية الحلول الموضوعية، فتطلب الأمر وضع بحلول مناسبة: " فالمنظومة التربوية مدعوة لأن تتغير ، لان المضامين والطرائق غير ملائمة، ومعدل النجاح في امتحان البكالوريا منخفض ونسب التسرب مرتفعة." (صبحي . ط ، 2006 ، ص 29).

2. تفاقم التسرب المدرسي في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي:

جاءت التجديدات المدرسية بعد تقييم شامل للمنظومة التربوية في مختلف الجوانب، والذي اظهر اختلالات كبيرة ونقائص عديدة، وضعف فعالية المردود الداخلي للنظام التعليمي: " الذي انعكس في الإعادات والتخليات، وكذا في التغيرات على مستوى الشعب الدراسية، وأدى إلى تمديد غير مفيد، للمدة النظرية لتحضير الشهادات، وكذلك إلى إنتاجية غير كافية لدى المتوجين بهذه الشهادات." (C.N.E.S, 2007, p28)؛ حدث من نجاعة وفاعلية دور المدرسة، في القيام بمهمتها التعليمية والتكوينية، والمشاركة في التنمية المستدامة للمجتمع ، الذي أكد عليها تقرير اليونسكو في برنامج التنمية المستدامة -أفاق 2030- ، في : " التأكد من أن التربية المدمجة (الضمنية)، ذات النوعية ، والتي تضمن التعلم على مدى الحياة ، يجب أن تكون في صلب سياسات التهيئة العمرانية ، وترقية مدن مدمجة ومستدامة، وتقوية الأنظمة التربوية الوطنية: بهدف ضمان الولوج إلى تربية ذات نوعية." (U.N.E.S.C.O, 2017, p8) ؛ حيث التزمت العديد من الدول ومنها بلادنا، من خلال الشروع في ترقية نشاط تدخل المدرسة: " بالقيام بإصلاحات لتجديد أنظمتها، في إطار تحسين نوعية التربية، التي تركز على ثلاثة عناصر: الواجهة والفعالية والنجاعة فالواجهة: عندما تستجيب الأهداف المحددة للنظام ومضامينه، لحاجيات التلاميذ والقيم التي يتطلع إليها المجتمع؛ ويُتكلّم على الفعالية عند بلوغ الأهداف المسطرة بعد التقويم، أما النجاعة فتعني: تناسب الموارد المرصودة وفاعلية المناهج الدراسية المقررة." (M.E.N, 2013, p9).

سعت المدرسة بكل قوة وإرادة للحد من تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي ، كما أشار إلى ذلك تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، هذا التسرب المتجلي في : التخلي المدرسي والاحتفاظ بالتلاميذ، على مقاعد الدراسة لأطول

مدة ممكنة: " فضعف نوعية مردود النظام التعليمي، المنعكسة في التسربات المهمة، والاحتفاظ الطويل بأعداد المتعلمين في المدرسة، هذه الأخيرة مشاهدة : في نسب الإعادة على مستوى كل الأطوار ، وخصوصا في الأقسام المقبلة على الامتحانات، و في النسبة المنخفضة جدا للنجاح في هذه الامتحانات (شهادة البكالوريا/شهادة التعليم الأساسي)." (C.N.E.S, 2007, p27)؛ وهو نفس التشخيص المتوصل اليه بخصوص مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي(مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي والتعليم والتكوين المهنيين) ، رغم تراجع معدلاته ونسبه، كما أشار إليه تقرير Conseil National Economique et Social بالجزائر، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وأشار أن التسرب كان كما يلي : " نسبة الإعادة انتقلت من 20.80 % في 2006 إلى 19.00 % في 2008 ، وان نسبة الذكور البالغة 21.80 % هي أعلى منها عند الإناث؛ أما نسبة التخلي فقد تقلصت بنقطتين ، حيث حددت بنسبة 18.00 % في جوان 2008 ، ولكنها استمرت بنفس الوتيرة منذ 2006 ، وقد سجل الذكور نسبة 18.10 % والإناث نسبة 14.50 %." (C.N.E.S, 2009,p29) .

شكلت التجديدات المدرسية محورا رئيسيا في عملية تطوير المنظومة؛ فمن الواضح جدا : " أن هذه التجديدات لا تشكل إلا مرحلة في الوضع -قيد التنفيذ- السيرورة الدائمة، لتكييف مدرستنا مع تطور المجتمع والعالم، وهي سيرورة موجهة لبناء صرح : يبقى دائما غير مكتمل ، ولذلك فإن كل واحد منا معني بوضع لبنته لرفع المدرسة الجزائرية لأعلى مستوى . " (Benbouzid.B, 2005, éditoriale) ؛ وسعت لدفع سير المدرسة وعملها ، وتفعيل تدخلاتها البيداغوجية والتنظيمية ؛ لضمان تدرس ملائم لأكبر عدد من الملتحقين به ، فالنسبة للطور الثانوي (16-19 سنة): "فإن المعدل الخام للتمدرس كان: 38.70 % في سنة 2005 ، وهو في تطور منذ 1995 بمعدل 03.60 % في العام ؛ وبلغ معدل تدرس الإناث 64.00 % ، وهو أعلى من معدل تدرس الذكور بنسبة 32.00 %." (C.N.E.S, 2006, p26)؛ وسعت لرفع فعالية التعليم الممنوح في هذه المرحلة، برفع الأداء التعليمي، وتحسين المردود التربوي، ومحاربة ظاهرة التسرب المدرسي، الذي: "يعتبر إشكالية متعددة الأبعاد وهو نتيجة للتفاعل المعقد بين العوامل: الفردية والعائلية والاجتماعية والثقافية، حيث يبقى العامل الاجتماعي الأول المؤثر على النجاح أو الفشل المدرسي، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث. " (F.A.E, 2012, p 7)؛ والمتجلية في مظهرين: الإعادة والتخلي؛ حيث يمثل : " التسرب المدرسي سواء في شكل: إعادة السنة أو التخلي الدراسي، واحدا من أهم الظواهر التي تميز قطاع التربية الوطنية، رغم انه عرف: منحى خفيفا نحو

الانخفاض في السنوات الأخيرة." (C.N.E.S, 2016, p57)؛ والعمل على الحد من تفشيته وتقليصه؛ وجعلت من هذا الهدف : تحديا رئيسيا ينبغي مواجهته ، ورهانا جوهريا يجب تحقيقه؛ إذ يبقى في الطور الثانوي : " معدل إعادة السنة مرتفعا ، حيث بلغ في سنة 2014 نسبة 17.60 % ، وهو معدل مرتفع عند الذكور أكثر بنسبة 21.70 % ، مقارنة بمعدل الإعادة عند الإناث . " (C.N.E.S, 2016, p57)، أما التسرب المدرسي الخاص: " بالتخلي الدراسي فإنه ارتفع إلى : 461069 تلميذ في سنة 2014 ، بمعدل قريب من 06 % من التلاميذ المتمدرسين ، منهم 10.60 % في التعليم الثانوي بعدد : 152020 تلميذ متخلي – وقد كان 12.50 % في سنة 2012- وبلغ معدل التخلي عند الذكور حوالي 13.20 % وهو معدل أعلى من معدل الإناث بنسبة 08.70 %." (C.N.E.S, 2016, p58) ؛ وقد بلغت معدلات التسرب: "على المستوى الوطني ، خلال السنة الدراسية 2014/2013 : إعادة السنة 17.58 % والتخلي الدراسي 10.60 %." (C.N.E.S, 2016, p181). وهدفت التجديدات المدرسية التي شرع في تنفيذها، على مستوى مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، إلى وضع حد للتناقضات المتولدة عن الإصلاحات، التي شهدتها الطور الثانوي في السابق، وسعت لاحتواء التسرب المدرسي وتقليصه، والعمل بقوة من أجل إيقاف تفشيته: " إذ يبقى – على الأقل- كذلك إنها قصدت: احتواء هذا التسرب المحكوم عليه، بأنه خطير على استقرار النظام، وجندت وسائل معتبرة لمرافقة هذا التحول . " (M.E.N, 2010, p39).

3. أهداف التجديدات المدرسية في التعليم ما بعد الإلزامي:

أولت الجزائر تعليم الأطفال كامل العناية ، وشكلت تربية الشباب همها الثابت والأولوي، وخصصت الموارد المالية والمادية الضرورية، لفتح أبواب المدرسة أمام جميع الأطفال في سن التمدرس الإلزامي؛ واندرج ذلك ضمن تعهداتها الدولية؛ لذلك توجت هذه الجهود باحتضان المدرسة حوالي ربع عدد السكان، وأكثر من تعداد سكان دول، وتضاعف عددهم 10 مرات منذ سنة 1962، وبلغ خلال الموسم الدراسي 2010/2009 : 8.176.700 تلميذا منهم : 3.848.000 تلميذا في مرحلة التعليم الابتدائي ، 3.079.000 تلميذا في مرحلة التعليم المتوسط ، و 1.231.000 تلميذا في مرحلة التعليم الثانوي." (M.E.N, 2010, p10) ، ويوجد: " إلى غاية اليوم (أي سنة 2010) ، حوالي 98% من الأطفال في سن 6 سنوات ، و حوالي 95.68% منهم في سن 06 إلى 15 سنة على مقاعد الدراسة." (M.E.N, 2010, p9) ؛ وتم استيعاب أعداد كبيرة من الأطفال، استجابة لطلب المدرسة للجميع .

توجب على المدرسة في زخم ديمقراطية التعليم، وفي خضم الأعداد الهائلة للمتمدرسين، استقبال كل المتدربين على مقاعدها الدراسية، إذ: "تجاوز العدد الإجمالي لنظام التربية والتكوين عدد 10 ملايين في سنة 2013: أكثر من ربع (حوالي 26.70 %) المواطنين الملتحقين: بالمدرسة والمتوسطة والثانوية ومركز التكوين المهني، مقابل أكثر بقليل عن 08 % في سنة 1962، وبالنسبة لقطاع التعليم التابع لوزارة التربية الوطنية: 8200000 تلميذ مسجل في سنة 2013، في 25000 مؤسسة تعليمية، يوظفهم 388332 مدرس. (M.E.N et U.N.I.C.E.F, 2014, pp10.11)؛ مما تطلب: "دعم ديمقراطية التعليم بتنفيذ إجراءات وآليات كفيلة بأن تسمح، لكل الشباب الجزائري نيل حقه من التعليم الإلزامي والمجاني، وضمان تكافؤ فرص النجاح في تدرّسهم مهما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعي أو الجغرافي." (و.ت.و، 2008، ص21) وقد بلغ عدد المسجلين في التعليم الثانوي: "في السنة الأولى ثانوي 392315 تلميذا بنسبة 45.49 %، وفي الثانية ثانوي 234422 تلميذا بنسبة 27.18 %، وفي الثالثة ثانوي 235560 تلميذا بنسبة 27.33 %، من مجموع 862297 تلميذ في هذه المرحلة." (M.E.N et U.N.I.C.E.F, 2014, p95).

تميز إصلاح التعليم وتجديده بالبحث على: رفع مردوده وتحسين أدائه وضمان فعاليته ومردوديته وتحقيق نجاعته ووجاهته؛ التماسا للتناغم والموائمة بين: ضروريات اشتغال المدرسة ومتطلبات تنمية المجتمع، ولن يتم ذلك إلا: بإصلاح جذري للمنظومة التعليمية وتجديد عميق للممارسة التربوية؛ فتحسين نوعية التربية: "تحدي يطرح على المستوى العالمي، انه تحدي معبر عنه بطريقة صريحة، في ضعف مكتسبات التعلّات الممنوحة، وعدم التحكم في الكفاءات القاعدية المدرسية." (Sobhi .T, 2006, p28)، ومعالجة نهائية للاختلالات والشغرات المسجلة، فقد: "أعطى التشخيص المطروح غداة الانطلاق في الإصلاح، المعاينة حول عدد من النقائص في النظام التعليمي، وحدد التحديات الأساسية التي تعرقل، بند (جانب) نوعية (جودة) التربية." (Sobhi .T, 2006, p33)؛ وتوقيف تقهقر مردودها (في بلادنا وفي غيرها) فانحطاط نوعية التربية يشكل التحدي الأكثر أهمية، الذي يطرح أمام تطور التربية في بلادنا وفي العالم العربي، فتدهور نوعية التربية في العالم العربي، يشكل عقبة قصوى أمام التطور البشري في المنطقة: سيرورة تسعى لتحسين حياة الأفراد والمجتمعات، وزيادة قدرات المجموعات الوطنية، خاصة في سياق العولمة.

عرفت المدرسة خلال مسارها ظروف صعبة جدا: "فالتطور الكمي للتربية، المنجز في سياق متميز بانفجار ديمغرافي، وقع - في نفس الوقت - مع اختيار

مشروع ذي وقود ديمقراطي، اصطدم بعقبات مثيرة ، بسبب بعض النفاثات والاختلالات الوظيفية لسير اشتغال المدرسة، مما اثر سلبا على نوعية التعليم الممنوح و مردود النظام في مجمله." (Benbouzid.B,2009,p30) ؛ واصطدمت بعوائق كبيرة ، ومنها تفشي ظاهرة التسرب المدرسي ، التي ضربت أركانها في الصميم : " فلا يمكن للتطور الكمي للتعليم للأسف ، ورغم الجهود المبذولة أن يحجب النقائص الملاحظة، والتي تترجم في نفس الوقت بالانخفاض الدال للمستوى العام للتعليم، وتدني قيمة الشهادات الممنوحة في كل المستويات، وتسرب مدرسي قوي، وفي إقصاء كل سنة لمئات الآلاف من الشباب، من دون مؤهلات وآفاق للإدماج المهني والاجتماعي. إننا نعرف - أيضا- ورغم نسب التمدرس المعلنة تم تسجيل : أن جيوب عدم التمدرس ومظاهر التخلي عن التمدرس ، تتفاقم وتستمر في الانتشار(من خطاب رئيس الجمهورية أمام اللجنة الوطنية ، لإصلاح النظام التعليمي، بتاريخ 13 مايو 2000). " (Benbouzid.B, 2009, p7) ، وتواصل تفاقم ظاهرة التسرب المدرسي ؛ مما بدد من الجهود المبذولة لضمان التعليم، وازداد ارتفاع معدل الإعادة والتخلي ، إلى الحد اعتبار أن : " الرسوب (إعادة السنة) والتسرب (التخلي في التخلي)عنصري التبدد في التعليم، رغم أن الكثيرين يرون : أن السنوات التي يقضيها التلاميذ في الرسوب، ليست بالضرورة سنوات مبددة، وفي معظم المناطق النامية تكون البلدان التي لديها أعلى نسب للتسرب، هي أيضا البلدان التي لديها أعلى نسب للرسوب، ويشمل الرسوب والتسرب فئات مختلفة من السكان بدرجات متفاوتة . " (اليونسكو، 2008، ص 52)، واستمر تدني نوعية التربية الممنوحة للمتعلمين، وضعف فعاليتها الإنتاجية للمتخرجين، مما أدى بالمختصين في الاقتصاد بالإشارة إلى خطر التسرب المدرسي الذي يمثل وقود الهدر، ولا يتوقف عند حدود المؤسسة التعليمية، بل يتعدى ذلك إلى إمكانات المجتمع المالية والمادية، من أجل إعادة تأهيل الأفراد المتسربين وإدماجهم.

4. جوانب التجديدات المدرسية في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي:

غطت التجديدات البيداغوجية المنفذة، في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي ، منذ السنة الدراسية 2005/2006 ، عدة جوانب من العملية التعليمية/التعليمية؛ منها :

1.4 . تحوير البيداغوجيا في التعليم ما بعد الإلزامي:

انطلق تحوير بيداغوجيا التعليم (La refonte de la pédagogie d'enseignement) في المقاربات الحديثة ، من مقولة (Franklin Benjamin) التي قال فيها: " أن تقول لي: أنسى ، وان تدرسي: أتذكر، وان تشركني: أعلم؛

لذلك يجب وضع المتعلم في قلب النظام، وان يكون هو الفاعل في تكوينه، وان يورط (يشرك) في هذا التكوين. " (F.A.G.E, 2010, p3)، بإعادة صياغة الفعل البيداغوجي، واعتماد بيداغوجيا جديدة مؤسسة على : الحق في التربية والتنمية المستدامة للفرد، حيث : " يجب أن تساهم التربية الجديدة، في نظرة جديدة للتنمية المستدامة في العالم، بفضل تربية منتظمة ومحوّلة للممارسة، والتي تفرض إعادة التفكير في : مضامين التعلم ونتائجه وبيداغوجيا وسياق التعلم ، وتعميم مناهج واطر تعليم فعال ؛ تعليم مركز على المتعلم، وموجه من التلميذ نفسه، ومعتمد على المشاركة والتعاون في البحث، على الحلول للمشكلات المطروحة." (U.N.E.S.C.O, 2017, p7) ، ومركزة على بيداغوجيا اجتماعية بنائية: " يقوم المدرس فيها بدور المنشط (لا الملقن) مجتهدا بنفسه في مساعدة المتعلم، على اكتساب كفاءات أساسها بناء معارفه بنفسه، من خلال وضعيات تستند على الاكتشاف وطريقة المحاولة والخطأ وتصحيح خطأ التمثلات، التي لا يخلو منها عقل المتعلم؛ مرتكزا عليها للوصول إلى التعلم والاستقلالية. " (و.ت.و، 2014، ص12)، وكذلك الانتقال من النموذج التلقيني الى النموذج البنائي للمعارف، حيث تقترح هذه المقاربة : " تعليما غير تراكمي بل تعليما تفاعليا ، يعطي أهمية خاصة : للبعد –المعنى ومن وجهة نظر التلميذ ، ليس لاكتساب مجموعة معلومات تنسى بسرعة، بل لتعلم كفاءات مستدامة ، تكون إجابات لوضعيات-مشكلات ، وتصبح أدوات أساسية تسمح للشباب ، بإيجاد استخدامات متعددة للمكتسبات المدرسية، في حياتهم اليومية الشخصية والاجتماعية . " (Abassi.B, 2006, p206)؛ وضمن هذه المقاربة يجب أن : " يحمل التلميذ على المبادرة بالفعل، بدل الركون إلى التلقي (البحث عن المعلومات، التنظيم والترتيب ، تحليل الوضعيات ، بناء الفرضيات ، تقييم فعالية الحلول)." (بن بوزيد. ب، 2009، ص54)؛ وتطبيق بيداغوجيا التدريس بالمقاربة بالكفاءات التي : " تتأسس على منطق التعلم المركز، على نشاط التلميذ واستجاباته نحو : الوضعيات –المشكلات ، والاهم من ذلك هو ليس فقط إعطاء المعلومات، ولكن أيضا وخاصة استعمال قدراته في الوضعيات اليومية، وتطبيق على حياته وتساوده على التعلم بنفسه. " (Farid. A, 2005, p47) ويجب ان تشكل البيداغوجيا الجديدة، جوهر ومنطلق: " مرجعية ابستمولوجية مخالفة للمرجعية التي تأسست عليها مقاربة الأهداف، حيث أن الثانية كانت تسعى إلى القولية والترويض ، في حين تسعى الأولى لتأهيل المورد البشري، من خلال الاستثمار فيه: كرأس مال بشري، حتى يكون قادرا على الخلق والإبداع." (غريب. ع.ك، 2010، ص290) .

مثَّلت إعادة صياغة الفعل التربوي، وتحوير ممارسة التدريس: عملية تجديد مدرسي وتغيير بيداغوجي، للقطع مع الممارسات التربوية السابقة إذ أن: " عملية تحوير البيداغوجيا والبرامج الرامية إلى تحسين وجهة ونوعية التعليمات -رؤية جديدة للتربية-تسعى إلى أن تكون -قطيعة-بيداغوجية مع الماضي، حيث تتحدد هذه الرؤية بالمقاربة عن طريق الكفاءات؛ والتي تجعل المتعلم في مركز التعلم، وتعطي استقلالية أكثر للمدرس." (صبحي. ط، 2006، ص30)؛ وإن هذه النشاطات المدرجة في صميم العملية التعليمية: " تمثل فرصا مناسبة لاكتساب المعارف، وحسن التصرف وحسن التكيف، وتطوير المهارات وتطوير الكفاءات." (بن بوزيد، 2009، ص54) ؛ وهي مقاربة تربوية مؤسسة على استيعاب حاجة المتعلم ، لدمجه في محيطه الدراسي بسهولة ويسر ، وبالتالي لا يجب ان تبقى هذه الأخيرة : " منفصلة ومتعالية وبعيدة عن المطالب التربوية ، ولا تراعي خصوصيات المتعلم والمدرس والأهداف العامة للتعلم ، ثم معيار القدرة على استشرف الواقع التربوي ؛ بما يخدم الرهانات الإستراتيجية للممارسة التربوية . " (الخمسي .ع.ط، 2010، ص33) ؛ ويجب إدراك هذا التحوير البيداغوجي في إطار: " أن تحسين التعليم يمر حتما بتحسين الممارسات التربوية ، مما يتطلب بدوره تطوير الطرائق البيداغوجية التقليدية ، نحو مقاربات أكثر انفتاحا ؛ وتتمحور أساسا حول فعل التعلم . " (بن بوزيد، 2009، ص333) ؛ وفي هذا الإطار فإن إستراتيجية التعلم في المقاربة بالكفاءات، يجب أن تكون : " عبارة عن عمليات تربوية معرفية ، تروم تطوير القدرات الذهنية للتعلم لمواجهة مختلف الوضعيات ، وتأهيل الفرد لتحسين تكيفه مع المحيط الذي يتفاعل معه ، وتنمية روح الإبداع لديه ؛ فضلا عن تنمية مواقف ايجابية، مثل: المبادرة والتعاون والمسؤولية ، وهي مقتضيات مقترنة بالبيداغوجيا بالكفايات، الهادفة إلى تطوير شخصية المتعلم كفاعل ايجابي." (الخطابي.ع، 2010، ص11)؛ والتحول الذي شمل بعض جوانب التعليم الثانوي ، جاء بشكلين متناسبين ومتكاملين هما : " التغيير عن : طريق التحوير وعن طريق الإصلاح ، فالأول عبارة عن تغيير في البنيات والمضامين والممارسات، أما الثاني فيستدعي تحول تشريعي يخص الهياكل. " (Benramdane.F, 2015, p12) ؛ وجاءت هذه التغييرات بناء على مجموعة من الأسباب والدواعي يجب معالجتها؛ منها: " عدم الالتحاق بالتمدرس أو مغادرته، ومعدل الفشل والتسرب الذي يصيب الذكور، وضعف مردود النظام التعليمي بسبب التسربات المرتفعة والإعادات الطافحة، وضعف نتائج شهادة البكالوريا بمعدل نجاح 45 % خلال السنتين الأخيرتين، بخلاف الأهداف المحددة في القانون التوجيهي، الذي حدد نسبة 75 % لسنة 2015 . " (Benramdane.F, 2015, p12).

2.4. ترقية ممارسات التقويم البيداغوجي:

راهن إصلاح المدرسة على الجانب الهيكلي والجانب البيداغوجي، لذلك وجب تجديد ممارسات التقويم البيداغوجي (Promotion des pratiques de l'évaluation pédagogique)، من خلال: " إعادة النظر في إجراءات التقويم، ومراقبة عمل المتعلمين والعمل بتدابير التوجيه وإعادة التوجيه، وكذا المراجعة الشاملة لأساليب وأنماط منح الإجازات والشهادات، وتحديد طبيعة القنوات المتصلة فيما بين مختلف فروع المنظومة التربوية." (بن بوزيد، 2009، ص 219) ؛ ويندرج في إطار التوجه الجيد للبيداغوجيا: "والتي لها تطبيقات قوية على نظام التقويم، في اتجاه أن كل ممارسة تقويمية، يجب أن تكون حديثة- تستلهم تصميم التعلم وبالتالي التعليم، هذا الأخير يجب أن يكون ممنوحا بواسطة تفاعل، يساير بين الفعل التعليمي والفعل التقويمي، مما يتطلب تقويم دال للممارسات التقويمية " (Abassi.B, 2006, p207) ؛ وقد تجلّى هذا التجديد في استخدام التقويم التشخيصي والتكويني، لمساعدة التلاميذ على الارتقاء في تعلماتهم، لذلك فإن المدرسين: " مدعويين بقوة لممارسة -كلما أمكن ذلك- التقويم خلال حصة التعلم (التقويم التكويني)، فيسب الضبط الذي يميزه: يبقى التقويم التكويني الوظيفة التقويمية الوحيدة، القابلة لضمان ارتقاء التلاميذ في تعلماتهم، وبالتالي في نجاحهم المدرسي." (Ndinga.P, 2013, p71)؛ واعتماد نظام المعالجة البيداغوجية حيث: " إن التوجيه الجديد للبيداغوجيا، يجب أن يتميز بتفاعل قوي بين فعل التعليم وفعل التقويم، وبالتالي إبراز إرادة التغيير لضمان تربوية ذات نوعية." (و.ت.و، 2009، ص 141) وهو ما جعل من: " تقويم مكتسبات التلاميذ إشكالية مركزية، في تطور النظام التعليمي، ليس فقط لأن التقويم يتدخل كملهم -قل لي كيف تقوم، أقول لك كيف تكون (مقولة جون ماري ديكوتال) ولكن أيضا لأن له سلطة التأثير على الممارسات التعليمية -فأنت تكون (تُعلم) طبقا للصيغة التي يَقوم بها التلميذ." (François.M.J, 2006, p85) ؛ وباعتباره عنصر رئيسي في النظام التعليمي، يجب أن يكون في صلب الفعل التربوي، وفي عمق الممارسة التعليمية/التعلمية: " كجزء لا يتجزأ من العملية التعليمية-التعلمية؛ إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال فصله عن العناصر الأخرى المكونة للعلاقة البيداغوجية." (و.ت.و، 2010، ص 17).

3.4 تجديد إجراءات التوجيه المدرسي:

أعتبر التوجيه المدرسي والمهني مسألة مهمة جدا، لأنه يحدد فرصة الإدماج المهني، فجاء تجديد إجراءات التوجيه المدرسي (Innovation des procédures d'orientation scolaire)، إذ: "بات من الضروري تطوير الجهاز

القائم على توجيه التلاميذ ، ليساير الانشغالات التربوية التي يحملها إصلاح المنظومة التربوية ، وأساسيات المقاربة التي تقترحها البرامج الدراسية ، الرامية إلى جعل الطفل المحور الذي يدور حوله الفعل التربوي ، ويظهر بالمناسبة أن فعل التوجيه ذاته يعد فعلا تربويا للغاية ، إذ هو يكمن في إيجاد توازن سليم ، ما بين متطلبات الجذع المشترك والشعبة أو التكوين ، وبين ملمح التلميذ ورغباته الشخصية . " (بن بوزيد، 2009، ص220)؛ بالانتقال من صيغة التوجيه النفسي إلى صيغة التوجيه التربوي، وتأسيس بيداغوجية تربية الاختيارات وبناء المشروع الفردي ، حيث تتجه في هذا الإطار : " الرؤية الجديدة لتوجيه مدرسي ومهني ، يكرس التعليم عن طريق الاختيار واتخاذ القرار لدى التلميذ ، خاصة أن التعبير عن رغبته وبناء مشروعه الشخصي ؛ وضعية معقدة تتطلب معالجتها : انسجام مؤهلاته وقدراته مع نمط التعليم أو التكوين ، الذي يرغب فيه . " (و.ت.و، 2009، ص163) كما يستدعي التوجيه الحديث الإنصاف والعدل، حيث : " تتطلب النظرة الجديدة للتعليم ما بعد الإلزامي ، منح التلاميذ إمكانية القيام باختيار بين التعليم الثانوي العام والتكنولوجي ، والتعليم المهني ؛ أنها تتطلب نظام جديد للتوجيه مؤسس على مقاييس بيداغوجية جديدة ، تسمح بتقليص عوامل الفشل ، وتحسين الأداءات المدرسية ، وضمان الإنصاف بين المتعلمين واحترام رغباتهم . " (M.E.N, 2010, p44) ؛ مما يستدعي إعادة النظر في: إجراءات التوجيه المدرسي والمهني واليات تدخله على مستوى الطور الثانوي ، في مجال تربية الاختيارات والمشروع: " بإعادة تعريف وظيفة التوجيه المدرسي والمهني ، وإعادة تنظيمها ، من أجل مساعدة –وبفعالية- المتعلمين والمقبلين على التخرج ، في بناء مشاريعهم المدرسية والمهنية ، والتأقلم مع التطور الذي يميز عالم الشغل اليوم. " (M.E.N, 2005, p15).

5آليات تقليص التسرب المدرسي في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي:

تضمنت التجديدات البيداغوجية السابقة العديد من الإجراءات العملية، سعت إلى احتواء ظاهرة التسرب المدرسي، وقصدت تقليص معدلاته، وتمثل بعضها فيما:

1.5. اعتماد التدريس بالمقاربة بالكفاءات وبيداغوجيا الإدماج:

تقدمت المقاربة بالكفاءات والمقاربة بالإدماج عن غيرها من المقاربات البيداغوجية الحديثة ، بكونها تمنح الفرصة التامة أمام المتعلم لكي يتعلم ويكتسب بنفسه ، ويطور قدراته وتفكيره بذاته لكي يكون قادرا على أداء بعض الأفعال وانجازها ، وهذا مؤكد في معنى الكفاءة اللغوي: " معرفة معمقة معترف بها

معترف بها لدى الفرد ، وتمنح له الحق في الحكم (التقييم) وكذلك في أخذ القرار في بعض المواد ، والكفاء في اللغة الفرنسية (Compétent) من (Competere) من : (Petere) و (Cum) والكفاء هو القادر على الحكم (التقييم) والتحرك بكفاءة (قادر وخبير ومؤهل) ". (le Robert.I,2017,p418) وتنطلق المقاربتين من كون المعرفة موضوع التعلم : يتم بناءها وليس بالإمكان تلقينها ، وأنها تنتج عن نشاط وفاعلية ، وأنها لها مدلول في إدراك المتعلم ، وأنها عملية تفاوضية حول وضعية حياتية ، وأنها تتطلب التحكم والتجديد والتنفيذ ؛ وتسمح له بالتموضع في قلب العملية التعليمية/التعليمية ، وان يكون فاعلا وحيويا خلالها ، سواء كان داخل الوسط المدرسي أو خارجه ؛ ومثلها مثل مقاربة الإدماج : التي هي عبارة عن نشاط تعليمي/تعليمي يسعى من خلاله المتعلم إلى تحريك مكتسباته التي كانت محل تعلمات منفصلة ، ويقوم هو بإعطائها معنى ومغزى ؛ ويأتي هذا النشاط في نهاية العملية التعليمية/التعليمية والتي تشكل بناء معرفي متكامل ودال ، وتتوج بترسيخ كفاءة ملموسة وتحقيق الهدف النهائي للتعلم .

قامت بيداغوجيا التدريس بالمقاربة بالكفاءات ، بمنح المعنى الجلي والمغزى الواضح للتعلمات كالأستقلالية للتعلم ، والتكيف مع المجتمع والاندماج في المحيط المهني ؛ و معنى ذلك : " إن إدراج الكفاية (الكفاءة) في إصلاح التربية والتكوين ، لا يعني فقط إيجاد أفراد : يحسنون الاندماج والتكيف الاجتماعي والمهني ، ولكن أيضا العمل على تكوين أفراد يتمتعون بقدر كاف ، من الاستقلالية والمبادرة إزاء مختلف الضروريات الاجتماعية ، وكذلك الاكراهات والضغوط الخارجية المختلفة ."(الجابري .ع.ل، 2010 ، ص 437) كما يمكنها أن تركز مبدأ بناء المكتسبات المحصلة ، وتعبئتها وإدماجها في الحياة اليومية ، عن طريق ترقية الكفاءات والقدرات المستدامة ، التي تعطي الحلول للوضعيات المصادفة ، بالتركيز على تنمية القدرات الحقيقية للمتعلمين ، والتي تسمح لهم بالتعامل مع المجتمع بسلاسة وسهولة ؛ لذلك يبدو أن خبراء التربية يتفقون على أن الكفاءة : يجب أن تكون ضرورية وفي فائدة كل فرد و المجتمع بمجمله ، ويجب أن تسمح بالاندماج بنجاح في الشبكات الاجتماعية ، على أن يبقى مستقلا وشخصا فاعلا في العائلة وفي المحيط الذي يعيش فيه ، في ظروف جديدة وغير متوقعة .

2.5 إدراج إجراءات المعالجة التربوية وبيداغوجية الدعم:

ركزت التجديدات التربوية المستحدثة – تحسين المردود الدراسي ، ورفع الأداء النوعي للمتعلمين- بإجراء تفكير معمق حول الترتيبات الواجب اتخاذها ، قصد فهم أسباب صعوبات ومشكلات التعلم ، التي تعترض تقدم الاكتساب السليم

عند بعض التلاميذ ، في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي ، وتؤدي إلى الإخفاق والتسرب المدرسين ، وإدراك المعوقات الذهنية والمعرفية ، التي تحول دون تمكنهم من الأداء الجيد وسير عملياتهم ، في إطار سيروية تطويرية ، تراعي متطلبات النمو النفسي عندهم ، وتحترم ضروريات الارتقاء البيداغوجي لديهم ، إذ يقتضي هذا التوجه : " الشروع في وضع تمشي بيداغوجي إن لم يضمن لجميع التلاميذ ، التقدم بنفس الوتيرة فإنه يمكنهم -على أقل تقدير- اجتناب الإخفاقات المدرسية غير القابلة للمعالجة والتي تضاعف من التسرب المدرسي." (Benbouzid.b, 2009, p138) كآلية فعالة لمعالجة اختلالات التعلم.

توخت هذه الترتيبات الجديدة استدخال إجراءات جديدة ، داعمة لعمليات التقويم البيداغوجي المطبقة ، في إطار الإصلاحات المدرسية المعتمدة ، ومن هذه الإجراءات الجديدة : إعادة النظر في آليات تقديم الدعم والاستدراك البيداغوجي ، باستحداث آلية جديدة ممثلة في تنفيذ المعالجة التربوية (Remediation pédagogique) من خلال : " العمليات القادرة على تقليص الصعوبات والنقائص ، في حالة إخفاق مدرسي ، بواسطة عدة إجراءات ، في المقام الأول : التدخل البيداغوجي المستمر ، ولكي تكون فعالة يجب أن تكون متواجدة في التعلم ، وبهذا المعنى فهي وقائية من الإخفاق ، وتجرى بصورة مستدامة ومدمجة في السيرة البيداغوجية ، لتفادي أن تصبح النقائص غير مستدركة . " (Benbouzid.b, 2009, p138) وتؤكد هذه الترتيبات الجديدة على ضرورة: تبني الاستراتيجيات الكفيلة ، بعلاج الصعوبات والمشكلات الدراسية ، ووضع في متناول المدرسين ، كل الوسائل والأدوات والإمكانات اللازمة ، إذ: "تركز هذه الوسائل أساسا ، على إعداد الأدوات البيداغوجية القادرة ، على مساعدة المدرسين على ضبط حصص المعالجة والاستدراك المدرسي ، بكل فعالية وتحكم أكبر -من جهة- و -من جهة ثانية- تجاوز المتعلمين لإخفاقاتهم وسد ثغرات نقائصهم ، للولوج للمستويات الدراسية العليا." (Benbouzid.b, 2009, p138) ؛ ويرتقي التلاميذ بعدها في تعلماتهم ، بمعلومات وبمعارف مهضومة متحكم فيها ، وبإمكانات عملية تجنيدية تحقيقا لمبدأ بيداغوجيا التحكم: " التي هي إستراتيجية بيداغوجية ، مطورة من قبل (Bloom.b) وترتكز على فرضية أن: (بإمكان كل متعلم أن يصل إلى تحكم كلي (حوالي 85 % إلى 90 %) في المفاهيم والعمليات المدرسة له ، إذا ترك للمتعلم الوقت الكافي ، باستعمال وسائل مناسبة." (Amir.A.K et al, 2008, p21).

تقتضي هذه المعالجة التربوية انتهاج بيداغوجيا ، تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين ، وتتطلب القيام بتصحيحات بيداغوجية ، من أجل الاستجابة لتعددية التعلم لدى التلاميذ ، حيث تسمح هذه الأخيرة بالأخذ -بعين الاعتبار- نقائص

بعض التلاميذ ، وبالأخص الصعوبات المستدركة بسرعة ، على المستوى الدراسي ، وبالأخص فيما يتعلق بالمواد الأساسية ، حيث : " تأخذ هذه المقاربة – بعين الاعتبار – الفروق الفردية لكل تلميذ ، في المجال السيكلوجي ، والقدرات ، دون يعني ذلك انه تعليم – بكل حزم – فردي . " (Amir.A.K et al, 2008, pp 83 et 84) ؛ وتسجل المعالجة التربوية في التوقيت الأسبوعي للدراسة ؛ ويجب أن تكون ضمن أوليات العمل التكفلي ، الذي يجب أن يحظى به بعض المتعلمين ، من ذوي صعوبات التعلم والاكنتساب ، وتشكل أداة لا يمكن الاستغناء عنها ، و/أو تعويضها خارج المدرسة ، في تحسين المردود ورفع الأداء وتقليص التسرب ، بتشخيص أعراضه ومعالجة أسبابه والوقاية من آثاره ، في إطار آلية تنظر إلى المستقبل ، لتحديد السبل الكفيلة بتطور أفعال التلاميذ ، وليس لمحاسبتهم على الأخطاء المرتكبة ، لذلك يجب أن تتدخل التربية بآلية إستراتيجية المعالجة والوقاية البيداغوجية .

تحدد المعالجة التربوية ، كجانب أساسي من جوانب التقويم البيداغوجي ، على أساس : "العمليات القابلة لتقليص صعوبات ونقائص التلاميذ ، المهددين بالإخفاق المدرسي ، عن طريق إجراءات تربوية متعددة ، وطرق بيداغوجية خاصة ، أي أن يكون التدخل البيداغوجي المستمر ، في المقام الأول..." (Amir.A.K et al, 2008, p 7) ، انطلاقاً من مفهومها الذي يقوم على عملية قاعدة تسهيل التعلم ، والالذان يعرفانها بأنها: "...مجموعة الإعدادات المحضرة ، من قبل المدرس لتسهيل تعلم التلاميذ." (Amir.A.K et al, 2008, p8) ؛ وتطبق المعالجة البيداغوجية بواسطة : تصحيحات مدمجة في سيرورة العملية البيداغوجية ، وذلك لتفادي أن تصبح نقائص التعلم ، غير مستدركة وغير قابلة للتصحيح ؛ وتتوج المعالجة البيداغوجية فعل التقويم البيداغوجي ، بكل أشكاله التشخيصي والتكويني والتحصيلي ، للتصحيح والتعديل في الممارسة ، والتجديد والتطوير في الفعل التعليمي ، إذ بعد: " عملية التقييم التشخيصي أو التكويني ، يتم التعرف على مواطن الضعف لدى المتعلم ، وعلى اثر ذلك تصاغ إستراتيجية ملائمة لدعم تلك المواطن ، حتى يتسنى للتلميذ مسايرة ايقاع التعلم المرسوم . " (غريب.ع.ك ، 2006 ، ص 865) ؛ فالمعالجة التربوية آلية فاعلة ، لتحسين المردود الدراسي للمتعلمين ككل ، وهي طريقة وحيية لمعالجة نقائص الاكنتساب لدى التلميذ ، لذلك يجب على التقويم البيداغوجي : " أن يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء التي لا يمكن تفاديها ، وان يُرقي المشاركة النشطة للتلاميذ ، في تعلماتهم وفي تقويماتهم ، ويجب عليه أن يبين للتلاميذ ما يستطيعون فعله . " (Halren.W , 2013, p94) ؛ خاصة وان تقويم التلاميذ استعمل : " لتعيين الأحكام الصادرة حول الأداء

والنجاح ، لكل تلميذ بصورة فردية، بالمقارنة مع أهداف التعلم ، واستعمل التقويم النسقي لتعيين الأحكام المتعلقة ، بفعالية المدارس والأنظمة التعليمية وسياسات التعليم. " (Nusche.D. et Al, 2012, p24).

3.5 المرافقة في تربية الاختيارات وبناء المشروع الشخصي :

عرف التوجيه المدرسي والمهني تطورا كبيرا : في مهامه و نشاطاته و أهدافه ووسائل تدخله ؛ منها : تربية اختيارات التوجيه أو تربية المشروع الفردي ، فالمشروع الفردي أصبح الحل الفعال أمام التلميذ: لتخطيط مساره الدراسي والتكويني ، والتكفل بمستقبله المهني ووسيلة إلى تحمل المسؤولية الفردية في بناء مستقبله ، بواسطة مشروع يصوغه بنفسه ، تساعده المدرسة في وضع أهدافه ، وتحديد وسائل بناءه وأدوات تحقيقه ؛ أدرجت بيداغوجية تربية اختيارات التوجيه ، في المدرسة الجزائرية في نهاية التسعينيات، من خلال تجريبه قصد: " تعويد التلميذ على منهجية خاصة ، تسمح بالعمل على تأكيد ذاته والتكيف مع الخيارات المطروحة، وبالتالي جعله قادرا على اختيار التوجيه المناسب له . " (و.ت.و، 1998، ص1)، وكان الغرض من وراء ذلك : الارتقاء بالتلميذ إلى درجة تحمل المسؤولية، واخذ القرار الذاتي في عملية التوجيه : " حتى يصبح الصانع الحقيقي لمجال تكوينه ، بواسطة مشروع يصوغه بنفسه وبمساعدة مربيه وعائلته؛ بما يوصله إلى إيجاد توازن بين: قدراته وطموحاته وبين الوضعيات المتاحة له عمليا، لمضاعفة فرص نجاحه وتأهيله بوسائله الذاتية ؛ لاستشراف مستقبله الدراسي والمهني ، متجنباً العثرات بأقل الأضرار. " (و.ت.و، 1998، ص 4) ؛ وأكدت الإصلاحات المدرسية التي جرت منذ 2003 ، على اعتماد منحنى تربية التوجيه وبناء المشروع الفردي ، بنص القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم 04-08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 ، فيما يخص الإرشاد المدرسي، الذي أكد على: " المساعدة التي يجب تقديمها للتلاميذ، وتشمل إرشادات ومعلومات عن المنافذ المدرسية والجامعية، وعن إمكانيات التكوين المهني والحرف والمسارات المهنية؛ وهذه المساعدة وهذا الدعم من شأنهما: المساهمة في تحضير المشروع الشخصي لكل تلميذ، وتجعله في وضعية تسمح له، بإجراء اختيارات مدرسية ومهنية عن بيئة من الأمر. " (و.ت.و، 2008، ص 4).

ظهرت بيداغوجية تربية اختيارات التوجيه ، في ضوء الاستعمالات –النحوية- المتغيرة للفعل: (Orienter) وَجَّه، فأستخدم: (Orienter un élève) توجيه تلميذ و (Un élève est orienté) وتلميذ مُوجَّه ، و (Un élève s'oriente) تلميذ يَتَّوَجَّه؛ وتربية اختيارات التوجيه : " تعني التربية للتوجيه مجموعة من الممارسات ذات تشكيلة بيداغوجية (إعلام وملتقيات وزيارات...) وظيفتها: تحضير الشباب

لمواجهة مشكلة توجيههم. " (Guichard.J et al, 2007, p157)، وتقوم على: السماح للفرد بأن يعرف نفسه بطريقة أحسن، أن يعرف ذاته ووسطه المدرسي ومحيطه المهني وعالم الشغل والمهنة؛ وإتاحة تنمية الكفاءات والاتجاهات الضرورية، لإعداد مقاصد المستقبل وتسبيقه؛ وتسهيل إشراك الفرد في سيرة التوجيه، وانتظار الأفعال الايجابية للدافعية المدرسية والتحفيز المهني ومجابهة الصعوبات؛ لذلك وجب الوصول بالفرد إلى طرح السؤال التالي والإجابة عليه: " ما هو مسلكي في هذه الحياة ؟ مسلكي في هذه الحياة هو: الذي من خلاله تتم مكافأة مجهوداتي، التي استطيع من خلالها إبراز مؤهلاتي؛ لكن مسلكي وحيد ولا يوجد، إذن يجب على أن ابنه بنفسه، لذلك يتوجب على أن ادخل في المشروع." (M. Farredj .E, 2011, p6).

بلورت تربية الاختيارات المشروع الشخصي، الذي يجب أن يقود المتعلم إلى تحديد: تمنياته المهنية الراهنة والمستقبلية، وتطلعاته الشخصية وقدراته ومحاور ارتقاءه، لغرض تصميم مسار دراسي وتكوني منسجم مع عالم الشغل والمهنة، وبقاد المشروع الشخصي عن طريق التفكير الذاتي والفاعلية الفردية، وبنى على تحليل التجارب المكتسبة والخبرات المثمنة، والتفاعلات والتبادلات الصدامية مع الآخر، ويؤسس على دعائم من المعارف والمعلومات، ويسند استثمار قوي في الاستعلام والبحث الوثائقي، من أجل معرفة معينة للذات والوسط والمحيط، ويُقدم بواسطة مرافقة بيداغوجية ووصاية إرشادية للمسار الذي يتبعه.

الخاتمة

وَضَعَ تفشي ظاهرة التسرب المدرسي في المدرسة عموما وتفاقمها في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي خصوصا، مسؤولي التربية وفاعليها وشركاءها أمام مسؤولية التحرك للوقاية منها وعلاجها لم تخلفه من آثار سلبية على تطور سلوكيات الأفراد المتسربين أنفسهم، وعلى سير التنمية المستدامة للمجتمع التي أضحت الوسيلة الكفيلة بارتقاء البلدان وازدهارها، ولعل العدد الموهول للمتسربين من النظام التعليمي على مستوى مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في بلادنا، هو ضمن العدد الكبير للمتسربين من المدرسة عبر العالم اليوم إذ: "يوجد في عالمنا اليوم 264 طفل وشاب لا يذهبون إلى المدرسة، وهذا فشل وخلل لا بد لنا من استدراكه ومعالجته معا، لان التعليم مسؤولية مشتركة والتقدم على هذا الطريق لا يصبح مستداما إلا من خلال تضافر الجهود والعمل المشترك." (بوكوفا، 2017، ص5) لذلك اندرجت التجديدات البيداغوجية في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، الذي مُنح الأولوية القصوى في عملية الإصلاح من منطلق أنه: " كما هو في كل تجديد: هنالك تحول في الشكل وفي المضمون، وهذا يتماشى مع مصداقية هذه

العملية المسجلة ، في أولويات الإصلاح (إعادة هيكلة الثانوي) والتي يراد لها أن تكون الغرفة الخلفية للنخبة في البلاد؛ وفي إطار هذا الترتيب للأفكار : فإن إعادة هيكلة ما بعد الإلزامي يتطلب طرق ثلاثة مسالك متكاملة : إعادة هيكلة للمسارات المدرسية والمهنية ، وإعادة تنظيم إجراءات تقويم ومراقبة عمل التلاميذ، ومراجعة أنماط وإجازة الدراسات. " (M.E.N,2010,p39) في إطار تنمية المدرسة وترقيتها، ومعالجة نقائصها واختلالاتها السابقة، والتصدي لمشكلة التسرب المدرسي، الذي يقف -حجر عثرة- في وجه تطور التعليم الثانوي ، لذلك كانت هذه الأخيرة : " معالجة علمية ومتأنية لمختلف المشاكل الطارئة والكامنة والمؤثرة على سيرورة النظام التربوي، وهو بهذا لا يكتفي بالمعالجة السطحية للمشاكل " بل يتضمن : " تغييرا هادفا ومدرسا لواقع المنظومة التربوية من أجل نقلها من : وضع الإشكال المعبر عنه في الخلل والأزمة ، إلى وضع المحل الذي يحمل الخلفيات المرجعية والأدوات التقنية ، لتجاوز هذا الإشكال." (لكحل. ل ، 2010 ، ص 194) .

اندرجت التجديدات البيداغوجية في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، الذي منح الأولوية القصوى في عملية الإصلاح ، من منطلق أنه: " كما هو في كل تجديد: هنالك تحول في الشكل وفي المضمون، وهذا يتماشى مع مصداقية هذه العملية المسجلة ، في أولويات الإصلاح (إعادة هيكلة الثانوي) والتي يراد لها أن تكون الغرفة الخلفية للنخبة في البلاد؛ وفي إطار هذا الترتيب للأفكار فإن إعادة هيكلة ما بعد الإلزامي يتطلب طرق ثلاثة مسالك متكاملة: إعادة هيكلة للمسارات المدرسية والمهنية وإعادة تنظيم إجراءات تقويم ومراقبة عمل التلاميذ و مراجعة أنماط وإجازة الدراسات." (M.E.N,2010,p39) في إطار تنمية المدرسة وترقيتها ومعالجة نقائصها واختلالاتها السابقة والتصدي لمشكلة التسرب المدرسي الذي يقف -حجر عثرة- في وجه تطور التعليم الثانوي، لذلك كانت هذه الأخيرة : " معالجة علمية ومتأنية لمختلف المشاكل الطارئة والكامنة والمؤثرة على سيرورة النظام التربوي، وهو بهذا لا يكتفي بالمعالجة السطحية للمشاكل." بل يتضمن : " تغييرا هادفا ومدرسا لواقع المنظومة التربوية من أجل نقلها من : وضع الإشكال المعبر عنه في الخلل والأزمة ، إلى وضع المحل الذي يحمل الخلفيات المرجعية والأدوات التقنية ، لتجاوز هذا الإشكال." (لكحل. ل ، 2010 ، ص 194) وقد نفذت تلك الآليات التجديدية خاصة لوقف تفشي التسرب المدرسي وتقليصه، إذ أنه من الصعب القضاء عليه نهائيا لذلك : فرغ الأداء التعليمي للنظام وتحسين مردوده هو الحل الأنسب : لمنع تفاقم التسرب المدرسي وتقليصه لذلك: " من أجل تحقيق الفعالية والإنتاجية يتطلب الأمر تخطيط الأهداف البعيدة و

الوسيلة والأهداف الواصفة للنتائج المرغوب تحقيقها، وتصميم مضبوط للإجراءات والعمليات ، فضلا عن تقويم مستمر وفحص دائم للنتائج وترشيد الجهود نحو النتائج القصوى، والحرص على نقل الكفايات إلى فضاء المدرسة "(الفاربي.ع.ا، 2011 ، ص 181.182).

أشارت بعض الدراسات التي المنجزة، في إطار تقييم وجاهة التجديدات وفعاليتها، والتي أجريت في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي، إن رفع الأداء التعليمي وتحسين المردود التربوي، لا يقاس فقط بمؤشر معدل النجاح في الامتحانات، بل بتحليل كل المؤشرات البيداغوجية والاجتماعية، للتأكد من صحة التعليم الثانوي وتطوره وإذا كانت: " كل المؤشرات قد وُصفت -بالحمراء- في مستهل عشرية 2000 ، فقد انتهت عشر سنوات بعد ذلك إلى صعود -المرتفع- وبلوغ مستوى مقبول ؛ إذ انتقلت لتكون بعض المؤشرات إلى-الخضراء- واقتربت من المعايير العالمية ". (و.ت.و، 2010، ص32) وبمقارنة: تطور 1999 وتطور 2010 (تقييم وزارة التربية الوطنية التشخيصي) يلاحظ التراجع الصافي للتسرب المدرسي، بتحسين مؤشرات: معدل التمدرس: " بالنسبة للطور الثانوي (16-19 سنة) بلغ المعدل الخام للتمدرس 38.70 % في 2005، وهو في تطور منذ سنة 1995 بدرجة 3.60 % في المتوسط السنوي. (C.N.E.S, 2006, p26) وإعادة السنة: من 17.49%(سنة 2004) إلى 13.57% (سنة 2009) ؛ والتخلي تقلصت نسبته بنقطتين منذ 2005، حيث حددت بنسبة 18.00 % في جوان 2008 حسب ما أشار إليه التقرير السابق؛ والنجاح في البكالوريا (BAC) : " بلغ عدد الناجحين المتمدرسين 84874 تلميذ بنسبة 24.64 % في سنة 1999 و 109690 تلميذ بنسبة 32.29 % في سنة 2000 ، أما في سنة 2010 بلغ عدد الناجحين المتمدرسين 212545 بنسبة 61.23 % ، وفي سنة 2011 : 218000 بنسبة 62.85 % ". (د.و.ا، 2011 ، ص130).

يتطلب مسار التقدم في تحقيق : نوعية التعليم ما بعد الإلزامي ورفع مردوده ، عقد العزم وشحن الإرادة ، للتصدي للتسرب المدرسي وتقليص التخلّيات والإعادات ، وذلك بالتطوير المستدام لآليات العمل المعتمدة : فتحوير بيداغوجيا التعليم واعتماد المقاربات التدريسية الفعالة ، يعتبر حيز الزاوية في تجديد النظام التعليمي: " الذي يعني تحديث المناهج الدراسية وعصرنة أساليب التعليم والتعلم بصفة منتظمة ، بحيث لا تكفي المدرسة بنقل المعرفة فحسب ، بل تكون مواطن الغد؛ بإعطاء التلميذ إمكانية اكتساب الكفاءات والمهارات ، القابلة للتحويل في وضعيات واقعية. " (و.ت.و، 2017 ، ص ص 4-5) ومواصلة تنظيم الطور الثانوي وتنويع منافذه بتشجيع التلاميذ: " على التوجه نحو التعليم والتكوين

المهنيين، بتكثيف الإعلام عن التغيرات، التي طرأت على مسارات العليم المهني. " (و.ت.و، 2017، ص 9) والاستمرار في تحيين ممارسات التقويم البيداغوجي : " بالحرص على تطبيق المعالجة البيداغوجية، في جميع المواد التعليمية وفي كل المستويات ، مع إدماج البيداغوجيا الفارقية، لإحداث قطيعة مع بيداغوجيا المجابهة : نفس الدرس ونفس التمارين للجميع؛ ويتعلق الأمر أساسا بتنظيم العمل وإقامة أجهزة تعليمية ، تجعل كل تلميذ بصفة منتظمة في أحسن وضعية. " (و.ت.و، 2017 ، ص 5) وتطبيق بيداغوجيا الدعم والاستدراك، بتعميم : " الاختبارات الاستدراكية إلى جميع المستويات التعليمية ، حسب الشروط المحددة في المراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي المتوسط والثانوي؛ بهدف منح فرصة ثانية لجميع التلاميذ لتحسين نتائجهم الدراسية وبالتالي تقليص نسب الإعادة والتسرب المدرسي. " (و.ت.و، 2017 ، ص 6) وتفعيل إجراءات التوجيه المدرسي ، بتجديد وسائل تدخله : " بدعم جهاز الإرشاد المدرسي قصد مرافقة ومساعدة التلميذ على بناء مشروعه الشخصي ، وإشراكه في اختياراته المدرسية والجامعية والمهنية ؛ وفق قدراته وملامحه. " (و.ت.و، 2017 ، ص 9) .

وجب أن يبقى لهذه الأسباب والدواعي : تحويل بيداغوجيا التعليم ما بعد الإلزامي ، وإعادة هيكلته وتنظيمه وتجديده ، ضمن السيرورة المستمرة والديناميكية الفاعلة لتحقيق: " مدرسة ذات نوعية : تضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال، للاستفادة من تعليم نوعي، وجيه وفعال وجامع ، ومنظومة مدرسية لا تقتصر على ضمان التمدرس فحسب، بل تمنح لكل تلميذ نفس فرص النجاح ، ولكل شاب نفس الفرص لمواصلة دراسته ، وضمان مكانته في الحياة الاجتماعية والمهنية. " (و.ت.و، 2017 ، ص 1) وان أوجه طريقة لرفع الأداء وتحسين المردود: لزيادة النجاعة الداخلية للنظام التعليمي؛ هي الأخذ بأيدي التلاميذ : الذي يعانون من صعوبات التعلم ، وكلما كان التعليم منصفا ومانحا فرصا متساوية، إلا وقلص في معدل والتسرب والنفقات المدرسية .

المراجع المعتمدة:

1. و.ت. و (وزارة التربية الوطنية)، 2017 ، المنشور الوزاري الإطار للدخول المدرسي 2017/2018 ، رقم: 657/م.ت. ع. خ.ا. ع/2017 ، المؤرخ في 12 ماي 2017 ، وزارة التربية الوطنية ، الجزائر.

2. اليونسكو(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)، 2016 ، التقرير العالمي لرصد التعليم : التعليم من اجل الشعوب والكوكب ، بناء مستقبل مستدام للجميع ، منشورات اليونسكو ، باريس ، فرنسا.
3. و.ت.و ، 2014 ، الدليل التربوي لأستاذ التعليم الثانوي ، في النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، عدد خاص :اوت 2014 ، المديرية الفرعية للتوثيق التربوي ، الجزائر.
4. د. و. إ (الديوان الوطني للإحصاء) ، 2011، حوصلة – استعدادية إحصائية ، الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر.
5. بن بوزيد، 2009، إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وانجازات ، دار القصبية للنشر، الجزائر، الجزائر.
6. بن العزيمة . ع ، 2011 ، الحكامة في التربية بين الشروط والاختلالات ، في مجلة عالم التربية : الحكامة في التربية والتكوين، العدد 20 ، منشورات عالم التربية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب.
7. الفاربي . ع ا ، 2011 ، الحكامة من اجل جودة منظومة التكوين ، في مجلة عالم التربية : الحكامة في التربية والتكوين، العدد 20 ، منشورات عالم التربية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب.
8. غريب . ع ك ، 2010 ، النجاعة والجودة داخل التعليم العالي ، في مجلة عالم التربية : البرنامج الاستعجالي وإصلاح التعليم في منظومة التربية والتكوين ، العدد 19 ، منشورات عالم التربية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب.
9. لكحل. ل ، 2010 ، الإصلاح التربوي في ظل العولمة ، النجاعة والجودة داخل التعليم العالي ، في مجلة عالم التربية : البرنامج الاستعجالي وإصلاح التعليم في منظومة التربية والتكوين ، العدد 19 ، منشورات عالم التربية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب.
10. الجابري.ع.ل، 2010، من إعداد المناهج بالكفايات إلى ممارسة تعليمية مغايرة لبناء الكفايات الأساسية لدى المتعلمين ، في مجلة عالم التربية : البرنامج الاستعجالي وإصلاح التعليم في منظومة التربية والتكوين ، العدد 19 ، منشورات عالم التربية ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب.
11. و.ت.و، 2009 ، وثيقة إصلاح المنظومة التربوية ، النصوص التنظيمية ، جوان 2009 ، المنشور الوزاري رقم 1: الخاص بتوجيه التلاميذ إلى مسلكي التعليم ما بعد الإلزامي ، والمنشور رقم : 2039 الخاص بإصلاح نظام التقويم التربوي ، نشر المديرية الفرعية للتوثيق ، الجزائر.
12. و.ت.و، 2009 ، المدرسة والإصلاح ، مجلة دورية لوزارة التربية الوطنية ، عدد خاص ، جويلية 2009 ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر.
13. اليونسكو، 2008، تقرير التعليم للجميع بحلول عام 2015، هل سنحقق هذا الهدف؟ منشورات اليونسكو، باريس، فرنسا.
14. و.ت.و، 2008، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، رقم 04/08 المؤرخ في 23 يناير 2008، النشرة الرسمية للتربية الوطنية، عدد خاص، فيفري 2008، الجزائر.

15. سهيل . ذ ، 2006 ، مؤشرات الجودة وتوظيفها في تنظيم التعليم والتعلم ، في : الجودة في التعليم العالي ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، ديسمبر 2006 ، مركز دراسات بحوث المعوقين ، أطفال الخليج ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.
16. صبحي . ط ، 2006 ، مدخل إلى رهانات التحويل البيداغوجي في الجزائر وتحدياته، في : كتاب تحويل البيداغوجيا في الجزائر ، تحديات ورهانات مجتمع في طور التحول ، دار القصة للنشر ، الجزائر العاصمة ، الجزائر.
17. غريب . ع ك ، 2006، المنهل التربوي معجم موسوعي في المصطلحات والمفاهيم البيداغوجية والديداكتيكية والسيكولوجية ، الجزء 1 و 2 ، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، المغرب.
18. و.ت.و، 2005، مجلة المربي، المجلة الجزائرية للتربية، عدد خاص، مارس 2005، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر.
19. بن بوزيد. بوبكر، 2001، العناية بالعناصر المؤثرة في العملية التربوية، في ملف موعذك التربوي: التسرب المدرسي، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 6، الجزائر.
20. و.ت.و، 1998، المنشور الوزاري رقم 109، المؤرخ في 21 نوفمبر 1998، الخاص بتجريب مشروع تربية اختيارات التوجيه، وزارة التربية الوطنية، الجزائر.
21. Le petit Larousse Illustré, 2017, La Référence de la langue Française, Ed : Polina, Paris, France.
22. Le Robert Illustré, 2017, Le dictionnaire de Référence Pour Tous, Edition : Polina, Paris, France.
23. U.N.E.S.C.O, (Organisation des états unies pour l'éducation et les sciences et la culture) 2017, L'éducation en vue des objectifs de développement durable, Objectifs d'apprentissage, Education 2030, Paris, France.
24. U.N.E.S.C.O, 2017, L'éducation en vue des objectifs de développement durable, Objectifs d'apprentissage, Education 2030, Paris, France.
25. U.N.E.S.C.O, 2016, La contribution au développement durable à l'horizon 2030, Ed SREEIP, Paris, France.
26. C.N.E.S, 2016, (Conseil National Economique et Social), Rapport national sur le développement humain 2013/2015, en collaboration avec P.N.U.D, Algérie, ANEP Rouïba, Alger, Algérie.
27. Benramdane .F, 2015, Refonte pédagogique et recherche en éducation, in : Séminaire national, La recherche en éducation : Perspectives et Priorités, Edition I.N.R.E, Algérie.
28. MEN.UNICEF.Algérie, 2014, Rapport national sur les enfants non scolarisés, tous à l'école,

29. M.E.N (Ministère de l'éducation nationale), 2013, Réflexions sur l'école de demain : Pour une éducation de qualité, in : Education Recherche, revue de la recherche en éducation n°6, Ed L'INRE, Alger, Algérie.
30. Ndinga.P, 2013, Réforme curriculaire et politique évaluative : cas du Québec, in : Education Recherche, Revue de la recherche en éducation, N° 6, Edition l'Inre, Algérie.
31. Halren.W, 2013, Evaluation et pédagogie d'investigation dans l'enseignement scientifique : de la politique à la pratique, Edition Saltiel et Pierre Lina, Paris, France.
32. Nusche.D et al, 2012, Reviews of evaluation and assessment in education, Publishing O.E.C.D, New Zealand, 2011, Paris, France.
33. F.A.E (Fédération Autonome de l'enseignement) ,2012, Les conséquences du décrochage scolaire des filles , une étude exploratoire, en collaboration avec Relais Femme, Canada.
34. F.A.G.E (Fédération des associations générales étudiantes), 2012, Pour une refonte de la pédagogie, Paris, France.
35. M'Farredj. E, 2011, De L'orientation à L'éducation des choix, in : D.D.E.C93 (Information Diocésaine sur L'accompagnement à L'orientation).
36. M.E.N, 2010, L'école et la réforme, Revue d'information éditée par le MEN, n°03, Novembre 2010, ONPS, Algérie.
37. Benbouzid.B, 2009, La réforme de l'éducation en Algérie : Enjeux et Réalisations, Casbah Edition, Alger, Algérie.
38. C.N.E.S, 2009, Rapport national sur le développement humain, en collaboration avec P.N.U.D, Algérie, Ed El D'iwan, Alger, Algérie.
39. C.N.E.S, 2008, Rapport national sur le développement humain, en collaboration avec P.N.U.D, Algérie, Ed El D'iwan, Alger, Algérie.
40. Amir.A.K et Ilmaine.S, 2008, Remédiation Pédagogique, cours de formation, O.N.P.S, Alger, Algérie.
41. C.N.E.S, 2007, Rapport national sur le développement humain, en collaboration avec P.N.U.D, Algérie, Ed El D'iwan, Alger, Algérie.
42. Benbouzid.B, 2006, Préfaces, in : Réforme de l'éducation et innovation pédagogique en Algérie, UNISCO, ONPS, Algérie.

43. Sobhi.T, 2006, Le défi de la qualité de l'éducation en Algérie : La qualité et la pertinence de l'éducation, un défi mondial, in : Réforme de l'éducation et innovation pédagogique en Algérie, UNESCO, ONPS, Algérie.
44. Abassi. B, 2006, Le nouveau dispositif d'évaluation pédagogique :Des fondements conceptuels aux implications dans les pratiques évaluatives, in : Réforme de de l'éducation et innovation pédagogique en Algérie, P.A.R.E, O.N.P.S, Algérie.
45. François .M.G, 2006, L'évaluation des acquis des élèves dans le cadre de la réforme éducatif, in : Réforme de l'éducation et innovation pédagogique en Algérie, P.A.R.E, O.N.P.S, Algérie.
46. Farid. A, 2006, L'élaboration des nouveaux programmes, in : La refonte de la pédagogie en Algérie : Défis et enjeux d'une société en mutation, Editions Casbah, El Achour, Alger, Algérie.
47. C.N.E.S, 2006, Rapport national sur le développement humain, en collaboration avec P.N.U.D, Algérie, Ed El D'iwan, Alger, Algérie.
48. M.E.N, 2005, L'éducateur, Revue Algérienne de l'éducation éditée par le MEN, n° spécial, Mars 2005, ONPS, Algérie.